

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي
كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة
قسم الرياضيات والإعلام الآلي

الامتحان الكتابي للسداسي الأول في مقياس التشريع.
المستوى : سنة ثانية ماستر.
التخصص : بنية موزعة.

تاريخ إجراء الامتحان: 19 /01/2023 توقيت إجراء الامتحان : 09:00 سا - 10:30 سا

السؤال الأول: أذكر المراحل التاريخية التي تبلور على أساسها مصطلح القانون، بالترتيب بالشرح؟

السؤال الثاني: ما هي مراحل سن التشريع، بالترتيب بالشرح؟

السؤال الثالث: أذكر خصائص القاعدة القانونية، بالشرح؟

السؤال الرابع: في أي نوع من أنواع القانون تكون الدولة صاحبة سيادة وسلطة ونفوذ؟ عرف هذا النوع من القانون، معززا إجابتك بمثال؟

السؤال الخامس: اشرح أقصى أنواع الجزاءات في القانون الجزائري، مع ذكر رقم المادة القانونية من قانون العقوبات التي شرحت هذا النوع؟

السؤال السادس: هل عقوبة الإعدام منقذة في الجزائر أم موقوفة التنفيذ؟ إذا كان جوابك بنعم أذكر السنة التي تنفيذا فيها، وإذا كان جوابك بلا أذكر السنة التي تم إيقاف تنفيذها فيها؟

السؤال السابع: ما الفرق بين القاعدة العرفية و العادة؟

السؤال الثامن: هل قانون يحمي المغفلين أم لا؟ اشرح بالتفصيل هذه الفكرة، معززا إجابتك بمثال.

السؤال التاسع: أذكر رقم المادة القانونية من التعديل الدستوري لسنة 2022 التي نصت على الحق في الحياة؟

السؤال العاشر: تنص القاعدة القانونية رقم 81 من القانون المدني الجزائري على: ' يجوز للمتعاقد الذي وقع في غلط جوهري وقت إبرام العقد، أن يطلب إبطاله'

المطلوب: ما هو نوع القاعدة القانونية المذكورة أعلاه؟ ما هو المعيار الذي على أساسه تم تقسيم هذه القاعدة القانونية؟

بالتوفيق /الدكتورة هناء بن عامر

الإجابة النموذجية لمقياس التشريع للسداسي الأول

السؤال الأول: أذكر المراحل التاريخية التي تبلور على أساسها مصطلح القانون، بالترتيب بالشرح؟

الجواب الأول: التطور التاريخي لمصطلح القانون (2 ن).

بطبيعة الحال لم يكن القانون في بادئ الأمر بالهيئة التي هو عليها الآن، بل المؤكد أنه مر بمراحل متعددة حتى يصل إلى الصورة التي نراها في وقتنا الحاضر، ولعل المتتبع للمراحل التاريخية لنشأة القانون يلحظ أن العلماء قسموها على عدة عصور:

المرحلة الأولى "عصر القوة":

في عصر القوة أو عصر القضاء الخاص كما يسمى أحيانا لم يكن هناك قانون بالمعنى المفهوم لنا الآن، وإنما مجموعة تقاليد غريزية أو مجرد إحساس أو شعور بوجود حقوق للأفراد وواجبات عليهم، والمظهر الخارجي لهذا الإحساس وتلك التقاليد هو استعمال القوة، ومن هنا كان الأساس في العلاقات أن "القوة تنشئ الحق وتحميه".

المرحلة الثانية "عصر التقاليد الدينية":

لم يستمر عصر القوة طويلا بعدما لمس الإنسان بتجربته أن الالتجاء إلى القوة لفض ما يثور من منازعات ينتهي بالمجتمع إلى الفوضى والاضطراب، ومن هنا ظهر عصر التقاليد الدينية، وتغير مع ظهوره مفهوم القانون الذي انتقل من الانتقام الفردي إلى القواعد والأحكام الإلهية التي كان ينشرها رجال الدين داخل المجتمع.

المرحلة الثالثة "عصر التدوين":

مع اهتداء الإنسان إلى الكتابة، اتجهت الشعوب إلى تدوين أحكامها الإلهية وتقاليد العرفية التي استقرت على مر العصور، وقد نتج عن ذلك ظهور المدونات القانونية التي أمكن نشرها بين الناس حتى يعلموا بها ويعلموا بمقتضاها.

المرحلة الرابعة "العصر الحديث":

تشعبت فروع القانون كنتيجة طبيعية لتشعب العلاقات بين الأفراد وتطورها في هذا العصر بصورة سريعة، كما تباينت الاتجاهات القانونية التي لم تتخذ منها موقفا في طريقة تنظيمها للقواعد التي تحكم سلوك الأفراد؛ وعلى هذا الأساس ظهرت ثلاثة اتجاهات:

- **الاتجاه الأنجلوسكسوني:** وهو الاتجاه الذي يهتم في المقام الأول بالنواحي الاقتصادية في علاقات الأفراد، ويطبق في الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، كندا....
- **الاتجاه اللاتيني:** وهو الاتجاه الذي لا يهتم في المقام الأول بالنواحي المالية والاقتصادية بقدر اهتمامه بأطراف العلاقة التي يحكمها القانون، ويطبق في فرنسا، بلجيكا، إسبانيا، إيطاليا....
- **الاتجاه الإسلامي:** وهو الاتجاه الذي يستقي كل ضوابطه من الدين الإسلامي، ويطبق في السعودية، إيران، باكستان....

السؤال الثاني: ما هي مراحل سن التشريع، بالترتيب بالشرح؟

الجواب الثاني: مراحل سن التشريع (2 ن).

يمر التشريع بخمس مراحل نذكرها كالتالي:

- **المرحلة الأولى مرحلة الاقتراح:** وهي أولى المراحل التي يمر بها التشريع، يتم على مستواها تقديم اقتراح ويسمى مشروع قانون الذي يعرض على مجلس الوزراء بعد أخذ رأي مجلس الدولة ليتم في الأخير إيداعه لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني أو مكتب مجلس الأمة.
- **المرحلة الثانية مرحلة الفحص:** تحال مشاريع القوانين إلى لجان متخصصة لفحصها وإعداد تقارير بشأنها وهي لجان عددها 12 بالمجلس الشعبي الوطني و 09 بمجلس الأمة.
- **المرحلة الثالثة مرحلة الموافقة:** تعرض مشاريع القوانين على الهيئة التشريعية للتصويت عليها ومن ثمة الموافقة عليها بالأغلبية المطلقة أي بتأييد أكثر من نصف الأعضاء.
- **المرحلة الرابعة مرحلة الإصدار:** هي مرحلة إجرائية يتم على مستواها قيام رئيس الجمهورية بوضع التشريع المصادق عليه من قبل الهيئة التشريعية موضع التنفيذ **بوصفه** قانونا من قوانين الدولة.
- **المرحلة الخامسة مرحلة النشر:** و إعلام كافة الأشخاص في المجتمع بصدور التشريع عن طريق نشره في الجريدة الرسمية.

السؤال الثالث: أذكر خصائص القاعدة القانونية، بالشرح؟

الجواب الثالث: خصائص القاعدة القانونية (2 ن).

- **قاعدة سلوك اجتماعي:** توجه القاعدة القانونية بأحكامها ومقتضياتها إلى سلوك الأفراد، وخصوصا السلوك الخارجي للفرد، فهي قاعدة سلوكية لا تنتج إلى نواياه ومشاعره.
- **قاعدة عامة ومجردة:** أي تسري على جميع المخاطبين بها وعلى جميع الوقائع التي تدخل في مضمونها، فهي لا تتوجه بأوامرها ونواهيها إلى شخص معين بالذات ولا تعالج واقعة بعينها، وكونها عامة لا يعني أنها تسري على كل الأشخاص في المجتمع؛ مثال القانون الخاص بالمحامين يطبق على فئة المحامين فقط، القانون المتعلق بالموثقين يطبق على فئة الموثقين فقط....
- **قاعدة ملزمة ومقترنة بجزاء:** الإلزام يعني أن القاعدة القانونية واجبة التطبيق والجزاء هو العقاب الذي يفرض هيبه القانون، لأن الإلزام بدون عقاب يصبح بدون فعالية.

السؤال الرابع: في أي نوع من أنواع القانون تكون الدولة صاحبة سيادة وسلطة ونفوذ؟ عرف هذا النوع من القانون، معززا إجابتك بمثال؟

الجواب الرابع: القانون العام (2 ن).

القانون العام

هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم السلطات العامة في الدولة وتحكم العلاقات القانونية التي تكون الدولة طرفا فيها باعتبارها صاحبة سيادة وسلطة ونفوذ كعلاقة الدولة بالفرد في إلزامه بدفع ضرائبه، وهو على فرعين:

أ/ القانون العام الخارجي:

هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم علاقة الدول ببعضها البعض وتحدد الحقوق والواجبات لكل منها في حالة السلم أو الحرب، وكذا علاقة الدول مع المنظمات العالمية.

ب/ القانون العام الداخلي:

هو مجموعة القواعد القانونية التي تحدد كيان الدولة وتسعى إلى تنظيم علاقتها بالمجتمع وعلاقات الهيئات العامة ببعضها وعلاقتها مع الأفراد، ويشمل: القانون الدستوري، القانون الإداري، القانون المالي، القانون الجنائي (قانون العقوبات، قانون الإجراءات الجزائية).

السؤال الخامس: اشرح أقصى أنواع الجزاءات في القانون الجزائي، مع ذكر رقم المادة القانونية من قانون العقوبات التي شرحت هذا النوع؟

الجواب الخامس: جزاء جنائي (2 ن).

جزاء جنائي: وهو أقصى الجزاءات التي يمكن أن توقع على مخالف القاعدة القانونية، وهو على ثلاث صور مرتبطة بتصنيف الجرم وحسب نص المادة 5 من قانون العقوبات هي:

- المخالفة: وعقوبتها الحبس من يوم إلى شهرين وغرامة مالية من 2000 دج إلى 20000 دج.
- الجنحة: وعقوبتها الحبس تتجاوز شهرين إلى 5 سنوات وغرامة مالية من 20000 دج فما فوق.
- الجنائية: وعقوبتها السجن من 5 سنوات إلى 20 سنة، أو السجن المؤبد، أو الإعدام.

السؤال السادس: هل عقوبة الإعدام منقذة في الجزائر أم موقوفة التنفيذ؟ إذا كان جوابك بنعم أذكر السنة التي تنفيذا فيها، وإذا كان جوابك بلا أذكر السنة التي تم إيقاف تنفيذها فيها؟

الجواب السادس: (2 ن).

عقوبة الإعدام في الجزائر موجودة لكنها موقوفة النفاذ منذ سنة 1993

السؤال السابع: ما الفرق بين القاعدة العرفية و العادة؟

الجواب السابع: (2 ن).

الفرق بين القاعدة العرفية و العادة هو أن الأولى تمارسها فئة معينة من المجتمع لمدة زمنية طويلة أي (قديمة) وبصفة مستمرة ومتكررة وبصفة غير مخالفة للنظام العام والأداب العامة وبشكل منتشر و عام، أما الثانية فهي عكس الأولى بحيث تمارسها فئة معينة من المجتمع بصفة منقطعة و غير مستمرة و غير متكررة، أي على فترات متباعدة.

السؤال الثامن: هل قانون يحمي المغفلين أم لا؟ اشرح بالتفصيل هذه الفكرة، معززا إجابتك بمثال.

الجواب الثامن: (2 ن).

هناك مبدأ قانوني أول مفاده لا يعذر بجهل القانون أي أن القانون بمجرد نشره في الجريدة الرسمية بعد 24 سا لا يحق لأي مواطن أن يتحجج بجهله بصور قانون معين، بينما المبدأ القانوني الثاني هو القانون يحمي المغفلين والغفلة هي عارض من عوارض الأهلية مثلها مثل السفه والعتة والجنون وهي عوارض يتم استنباطها بالتحديد من العيب الأخير من عيوب الإرادة ألا وهو الإستغلال، بالتالي فإن كل من أثبت أمام القاضي بأنه في حالة غفلة حماه القانون وخول له أن يطلب إبطال العقد في أي علاقة قانونية كان فيها.

مثال: باع (أ) سيارة بقيمة 100 مليون ل (ب) وهي في الحقيقة قيمتها الأصلية 50 مليون، في هذه الحالة يمكن للمشتري وهو (ب) أن يطلب إبطال عقد البيع الذي تم إبرامه بينه وبين البائع وهو (أ) واسترجاع ماله إذا ما أثبت أمام القاضي أنه تم استغلال غفلته من قبل (أ).

السؤال التاسع: أذكر رقم المادة القانونية من التعديل الدستوري لسنة 2022 التي نصت على الحق في الحياة؟

الجواب التاسع: (2ن).

رقم المادة القانونية من التعديل الدستوري لسنة 2022م التي نصت على الحق في الحياة هي المادة رقم 38.

السؤال العاشر: تنص القاعدة القانونية رقم 81 من القانون المدني الجزائري على: 'يجوز للمتعاقد الذي وقع في غلط جوهري وقت إبرام العقد، أن يطلب إبطاله'

المطلوب: ما هو نوع القاعدة القانونية المذكورة أعلاه؟ ما هو المعيار الذي على أساسه تم تقسيم هذه القاعدة القانونية؟

الجواب العاشر: (2ن).

نوع القاعدة القانونية رقم 81 من القانون المدني الجزائري هي قاعدة مكملة أو مفسرة، والمعيار الذي على أساسه تم تقسيم هذه القاعدة القانونية هو المعيار اللفظي الذي يستنبط من كلمة "يجوز".